باهتمام مميز من قبل الجانبين لكونها أُدرجت «النقطة الاولى» على جدول الأعمال (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٧/٨).

واشنطن: مؤتمر ـ غطاء

لقد أشاع لقاء مورفي ـ بولياكوف جوّاً من التفاؤل الى درجة توقُّع قيام الامين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، بتوجيه الدعوة الى المؤتمر الدولي في وقت لاحق من العام الحالي. لكن الباعث الى هذا التفاؤل أو العناصر التي استند اليها المتفائلون ـ ان وجدت ـ بقيت غامضة. ولم تنقل الانباء أي مؤشر يعزّز هذا الاحتمال، غير وصفها للقاء بأنه «العلني الأول من نوعه» على هذا المستوى بشأن قضية الشرق الاوسط، وأنه مهّد للقاء الأرقى مستوى بين وزيري خارجيتي البلدين، ادوارد شيفاردنادزه وجورج شولتس.

لا بل ان مجريات الأمور ـ استناداً الى مجمل التحركات التي تمّت خلال الفترة الاخيرة على الساحتين، الاقليمية والدولية ـ تسجل مؤشرات الى النقيض تماماً. فالموقف السوفياتي ـ الذي استعرضناه آنفاً ـ واضح تماماً. والموقف الاميركي المعهود بشأن أزمة الشرق الاوسط، المؤيد لاسرائيل، واضح تماماً، أيضاً. المشكلة، اذاً، «تكمن، أساساً، في عرض مؤتمرين مختلفين: أحدهما يحظى بتأييد م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والدول العربية؛ والآخر يحظى بتأييد [الخارجية الاسرائيلية] والولايات المتحدة» (جونسون، **مصدر سبق ذكره**). فاذا تحقق الشعور بالتفاؤل في أعقاب اللقاء السوفياتي ـ الأميركي في جنيف، ينبغي، لاثبات صحته، ان تتحقق معه، أيضاً، الاجابة عن السؤال التالي: من تنازل لمن ؟

أكثر من ذلك، فالمستجدات في الموقف الاميركي ـ في ظل الشك في قدرة بيرس على النجاح في سياسته ـ ترجّح نزوع الادارة الاميركية باتجاه مراعاة تصلب اسحق شامير والليكود. وقد ظهرت بوادر هذا التغير، في اثناء وجود بيرس في الولايات المتحدة خلال أيار (مايو) الماضي، عندما وجّه اليه مسؤولون أميركيون، وشولتس في طليعتهم، انتقادات ملخّصها انه أخطأ في حساباته عندما تصور انه يحظى بغالبية برلمانية، وكذلك عندما تصوّر ان واشنطن سوف تسانده ضد رئيسه شامير. وذُكر ان شولتس وجه اليه «توبيخاً مؤدباً» لتسرّعه، ولاعتماده «على وعود وهمية من زعماء ' يخافون من ظلهم ' لأنهم لا» يصرّحون، علناً، بما «يلتزمون به وراء الأبواب المغلقة» (**النهار و القبس**، ١٩٨٧/٥/١٨). وبصدد المؤتمر الدولي، أعلن شولتس انه ينبغي «ان يُدرس بكل جدية»، علماً بأن بلاده لم تلتزم الاشتراك فيه، ولن تتحرك في اتجاهه الا اذا أجمعت الحكومة الاسرائيلية عليه وانتهى الانقسام في صفوفها (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٥/١٩).

وفي هذه الحالة، فان موافقة واشنطن على عقد المؤتمر الدولي مرهونة بالشروط التالية:

«١ ـ يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة [الى] مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

«٢ ـ يكون القراران ٢٤٢ [و] ٣٣٨ هما أساس البحث...

«٣ ـ تدعى الاطراف الاقليمية المعنية التي توافق على عقد المؤتمر على أساس هذين القرارين...» (راكان المجالي، «زيارة الحسين للقاهرة والموقف العربي من المؤتمر الدولي»، **القبس**، ١٩٨٧/٥/١٥).

٤ ـ «ان يؤدي المؤتمر الى مفاوضات مباشرة فورية...» (من مقابلة مع رونالد ريغان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٥/١٩).

٥ ـ «ان لا يكون للمؤتمر حق فرض حلول أو حق فيتو [نقض] على الاتفاقات المبرمة في اطار المفاوضات الثنائية» (من تصريح لريتشارد مورفي، **الاهرام**، ١٩٨٧/٥/٢٣).

٦ ـ «مشاركة ممثلين فلسطينيين في المفاوضات المباشرة في اطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك» (**المصدر نفسه**).

٧ ـ تؤمن الولايات المتحدة بأن اية مفاوضات «يجب ان تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وهذه الحقوق ـ في المفهوم الاميركي ـ تتمثل، فقط، في «الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وبمشاركة الاردن»، وذلك لأن واشنطن مقتنعة بأن هذا «يوفّر أفضل فرصة لسلام